האגודה לזכויות האזרח בישראל
جمعية حقوق المواطن في اسرائيل
The Association for Civil Rights in Israel

لدى المحكمة العليا **محكمة العدل العليا 2235/14**

في التنامها كمحكمة العدل العليا

الملتمسون:

1. **جميل رشاد صندوقة**
2. **بهاء محمد نبابتة**
3. **عيسى ديب جابر**
4. **نبيل عيسى غيث**
5. **شريف موسى غيث**
6. **باسم رمضان مسك**
7. **أكرم محمود شاهين**
8. **إبراهيم ربحي دويك**
9. **عصام محمد علي**
10. **فؤاد صالح أعرج**
11. **هشام عطيّة رجبي**
12. **نافذ محمد علي**
13. **مركز جماهيري ضواحي القدس**
14. **جمعية حقوق المواطن في إسرائيل**

بوكالة المحامية كيرن تسفرير و/أو دان يكير و/أو دانا ألكسندر
و/أو أفنر بنتشوك و/أو عوني بنا و/أو لايلاه مرجليت
و/أو عودِد بيلر و/أو طالي نير و/أو جيل جان-مور
و/أو تمار فلدمن و/أو نسرين عليان و/أو راوية أبو ربيعة
و/أو مشخيت بندل و/أو شرونه إلياهو حاي و/أو آن سوتشيو
و/أو رغد جرايسي و/أو يوسف كرام

من جمعية حقوق المواطن في إسرائيل
شارع بيير كينج 33، القدس 9153102، ص.ب. 53262
هاتف: 026521218 فاكس: 026521219

- ضدّ -

المُلتَمَس ضدّهم:

1. **السلطة الحكومية للمياه والمجاري**

2. **وزير البنى التحتية القومية والطاقة والمياه**

الملتمس ضدّهما 1 و2 بواسطة نيابة الدولة، وزارة القضاء، القدس

3. شركة "هجيحون" م.ض.

شارع حفرون 101، ص.ب. 10118، القدس 91100

4. بلدية القدس

دوار سافرا 1، القدس 94141

إلتماس لإصدار أمر مشروط

يُقدم بهذا التماس لإصدار أمر مشروط، مُوجّه للملتمَس ضدّهم، والذي يأمرهم بتعليل ما يلي:

1. للملتمس ضدّهم 1 و2 و4: لماذا لا يقومون بترتيب وضمان تنفيذ توفير المياه لكلّ المنازل كما يجب، وبضغط مياه معقول وبشكل دائم ومن دون انقطاعات، في كلّ البيوت في الأحياء المقدسيّة راس خميس وراس شحادة وضاحية السلام ومخيم شعفاط للاجئين (فيما يلي: "الأحياء").
2. للملتمَس ضدّها رقم 3 (فيما يلي: "هَجيحون"): لماذا لا توفر المياه في كلّ ساعات اليوم لكلّ المنازل في الأحياء المذكورة، بما لا يقلّ عن مستوى ضخّ المياه الذي كان قائمًا حتى شهر شباط 2014، بشكل طارئ وفوريّ.

طلب لإصدار أمر مؤقت وتعيين مداولة طارئة

يطلب الملتمسون بهذا إصدار أمر مؤقت يأمر هَجيحون بإعادة ضخ وتوفير المياه إلى جميع المنازل في الأحياء، وذلك إلى حين إصدار قرار حكم في هذا الالتماس.

وبدلاً من ذلك، وبقدر إثبات عدم إمكانية إعادة توفير المياه لكلّ المنازل في الأحياء لأسباب تقنيّة، يطلب الملتمسون إصدار قرار مؤقت يأمر الملتَمَس ضدّهم بالسعي من أجل توفير حلّ معقول لتوفير المياه لكلّ سكان الأحياء بشكل فوريّ.

وكما سيُفصّل لاحقًا وبتوسّع، فإنه منذ نحو ثلاثة أسابيع توجد مشاكل حادّة في توفير المياه للأحياء التي يصل تعداد سكانها بضعة عشرات الآلاف من السكان، وبضمنهم أطفال ومُسنّون ونساء حوامل ومرضى. ويؤثر النقص في المياه على استهلاك مياه الشّرب وعلى استهلاك المياه لغايات أخرى مثل الاستحمام واستخدام المرحاض وغسل الملابس وتنظيف البيت وغيرها.

ونتيجة للنقص والضائقة الكبيرة، يضطرّ السكان لشراء قناني المياه المعدنية للشرب أو مياه الحنفية بواسطة صهاريج محمولة جودتها غير مضمونة. كما أنّ تكلفة شراء المياه بشكل يوميّ لجميع أفراد العائلة باهظة جدًا،

ويؤدّي الأمر إلى إلقاء عبء ثقيل على السكان، الذين يعانون أصلاً وضعًا اقتصاديًا عسيرًا. ومن الواضح أنّ استمرار انقطاع المياه سيؤدّي إلى تضخّم تكاليف شراء القناني، ممّا سيؤدّي إلى انخفاض عدد السكان الذين يستطيعون مواصلة شراء المياه بهذه الطريقة. كما نذكر أنّ حمل صهاريج المياه لملئها وتلبية احتياجات العائلة يشكل عبئًا جسديًا لا يقوى عليه كلّ شخص، كما أنّ شراء المياه المعبأة بالقناني لا يمكن أن يلبي مجمل احتياجات السكان للمياه، ولذلك فإنّ الضائقة وفق هذا المنظور تزداد حدّة من يوم إلى آخر.

إنّ عدم إصدار أمر مؤقت سيُلحق انتهاكًا جسيمًا بالحقوق الأساسية المكفولة لآلاف العائلات، التي قُطع عنها ضخّ المياه منذ أسابيع. ونضيف أنّ عدم إصدار الأمر المؤقت سيؤدّي إلى مواصلة انتهاك الحق بالمياه، والذي اعترفت به قرارات المحاكم الإسرائيلية بأنه حقّ دستوريّ وأساسيّ. إلى جانب ذلك، سيُنتهك الحق الدستوري بالحياة الكريمة والذي يُلزم بضمان شروط معيشية دنيا لكلّ إنسان، ومن ضمنها المياه والغذاء. كما أنّ الحق في الصحة سيُنتهك أيضًا، حيث أنّ قطع المياه يشكّل تشويشًا حقيقيًا على قدرة المستهلكين بالمحافظة على شروط صحية شخصية وقدرتهم على مواجهة الأمراض وقدرة السكان المرضى الذين يحتاجون لإمكانية الوصول إلى المياه الجارية نتيجة لأمراضهم. لكنّ الضرر الأكبر سيكون بحق الأطفال الذين تُقطع المياه عن عائلاتهم، الأمر الذي يؤدّي إلى إلحاق انتهاك جسيم وفوريّ بضمان سلامتهم وأمنهم من الناحية الجسدية والنفسانية وبحقوقهم الأساسية.

وفي ضمن ملابسات الموضوع، فإنّ تصرفات الملتمس ضدّهم الخاطئة واحتمالات قبول الالتماس العالية، إلى جانب ميزان الراحة، ترجّح كلها وبوضوح الحصول على الأمر المطلوب.

وبخصوص مسلكيات الملتمس ضدّهم الخاطئة نقول إنّ هجيحون تعي توقف توفير المياه للأحياء منذ البداية، لكنها لم تفعل شيئًا لمنعه، أو من أجل إعادة توفير المياه بانتظام، أو من أجل توفير حلّ مؤقت بديل يلبي احتياجات المياه الأساسية لدى السكان. الملتمس ضدهم 1 و2 و4 لم يفعلوا شيئًا، أو لم يفعلوا ما يكفي، من أجل مراقبة عمل هجيحون لدفعها إلى تجديد توفير المياه المنتظم للأحياء أو من أجل توفير حلّ بديل إلى حين ترتيب توفير المياه للبيوت.

وأكثر من ذلك: لقد كانت شركة هجيحون ومعها بلدية القدس على دراية طيلة السنوات الأخيرة بالزيادة الحادّة التي طرأت على عدد السكان في المنطقة، إلا أنهما لم تفعلا شيئًا من أجل ملاءَمة بنى المياه التحتية مع عدد السكان. وفي الواقع، كانت السلطات تقف جانبًا وتشاهد كيف أنّ هذه الأزمة الإنسانية التي نضطرّ لمواجهتها اليوم، آخذة في التفاقم أمام ناظريها، من دون أن تفعل شيئًا يُذكر لمنعها سلفًا. وهكذا، تعترف اليوم شركة هجيحون بأنّ بنى المياه التحتيّة في المنطقة ملائمة لمجموعة سكنية قوامها نحو 15,000 نسمة، فيما تفيد تقديراتها بأنّ عدد السكان في المنطقة يصل إلى نحو 80,000 نسمة.

أمّا بخصوص احتمالات قبول الالتماس العالية فنقول، إنّ المسألة المطروحة في الالتماس هي مسألة إنسانية من الدرجة الأولى، وتشمل الحق الأساسيّ في المياه الجارية- وهو حق معترف به في القانون الدوليّ ولدى دولة إسرائيل على حدّ سواء، كما سنفصّل لاحقًا. ويتضح من الاتصالات التي جرت بين الأطراف قبل تقديم الالتماس، أنّ لا أحد يختلف بشأن حق سكان الأحياء الأساسيّ بالارتباط بالمياه الجارية في بيوتهم.

وفي ميزان الراحة بين الأطراف، تغلب الحاجة للدفاع عن الحقوق الأساسية المكفولة لسكان القدس. فإصدار الأمر سيمنع استمرار تجاهل وضع سكان الأحياء، وهي أكثر الأحياء إهمالا في القدس وتحظى بتجاهل جارف لوضعها هذا، وخصوصًا في هذا السياق. من الجهة الأخرى، لا يشكّل إصدار الأمر المطلوب انقلابًا من ناحية المسّ بمصالح الملتمس ضدّهم وهو ليس منوطًا بأضرار حقيقية تُذكر. الضرر الذي سينتج عن عدم إصدار الأمر المؤقت بحق آلاف العائلات التي مُنعت من توفير المياه الجارية وهي بلا حول ولا قوة لاستعادتها، أكبر بكثير من الضرر الذي سيلحق بالملتمس ضدّهم، هذا إذا لحقهم أيّ ضرر. وعليه، فإنّ ميزان الراحة يجنح في مسألتنا وبوضح لصالح إصدار الأمر المؤقت.

وإذا أخذنا بعين الاعتبار الانتهاك الشامل والمتواصل للحقوق الأساسية، ومن دون أيّ تسويغ منطقيّ ومن دون أيّ إمكانية متاحة أمام السكان لاستعادة هذه الخدمة إلى منازلهم، وفي ظلّ فداحة المسّ بحقوق المستهلكين وعدد المتضرّرين، فإنّ المحكمة الموقّرة مطالبة بإصدار قرار في الطلب بأسرع وقت ممكن، إلى جانب تعيين موعد مداولة في الالتماس بأقرب وقت.

فهرس

	مدخل	5
	أطراف الالتماس	5
	الخلفية الحقائقية:	
أ.	مدخل: الأحياء في منطقة مخيم شعفاط للاجئين	7
ب.	خدمات شركة هجيحون في الأحياء	9
جـ.	أزمة المياه في الأحياء في الشهر الأخير	11
	الادعاءات القانونية	
أ.	القدس الشرقية- القانون الساري	15
ب.	حماية حقوق سكان الأحياء في أعقاب بناء جدار الفصل	16

مدخل

يتمحور هذا الالتماس في الانتهاك الشّديد والمتواصل للحق الأساسيّ في المياه، وفي الحق بمعيشة كريمة وفي الحق بالصحة، حيث تخصّ هذه الحقوق عشرات آلاف الفلسطينيين من سكان القدس الشرقية، الذين يقطنون الأحياء راس خميس وراس شحادة وضاحية السلام ومخيم شعفاط للاجئين الواقعة كلها خلف جدار الفصل.

لأسباب لا يعلمها الملتمسون، توقف بشكل فجائيّ ومطلق توفير المياه للأحياء قبل نحو ثلاثة أسابيع، ولم يتجدّد حتى الآن بشكل كامل. ويعيش اليوم في نطاق بلدية القدس عشرات آلاف السكان من حَمَلة بطاقات الهوية الزرقاء، الذين يفتقرون لمنالية المياه الجارية في منازلهم وأحيائهم منذ أسابيع. ويدور الحديث هنا عن أزمة إنسانية من الدرجة الأولى تنتهك على وجه الخصوص حقوق الأطفال والأولاد والمُسنّين والمرضى والمحدودين حركيًا في منالية المياه والحفاظ على كرامتهم وصحّتهم.

ويأتي هذا في حين أنّ كلّ السلطات المرتبطة بالمسألة –الملتمس ضدّهم في هذا الالتماس- لم يفعلوا شيئًا سلفًا لمنع انقطاع المياه، أو لمراقبة عمل الملتمس ضدّها رقم 3- شركة هجيحون، ومن أجل مواجهة الأزمة منذ لحظة نشوئها.

إلى جانب ذلك، واستمرارًا للتجاهل الجارف لاحتياجات السّكان من طرف جميع الملتمس ضدّهم، لم يقم أيّ طرف من الملتمس ضدّهم بتوفير أيّ ردّ بديل لاحتياجات المياه لدى السكان، الأمر الذي سيُمكّن السكان من تلبية احتياجاتهم الأساسية إلى حين حلّ الأزمة.

نحن نطلب من المحكمة الموقّرة إصدار أمر للملتمس ضدّهم بإنهاء أزمة المياه هذه بشكل طارئ، وتجديد تيار المياه في الأحياء، وإحداث ترقية جدّية في بنى المياه التحتية في الأحياء، من أجل منع تكرار مثل هذه الأزمات مستقبلاً.

أطراف الالتماس

الملتمسون

1. الملتمس رقم 1، جميل رشاد صندوقة، من سكان حيّ راس خميس ويشغل مهام رئيس لجنة سكان حيّ راس خميس.
2. الملتمس رقم 2، بهاء محمد نبابتة، من سكان حيّ ضاحية السلام ويشغل مهام رئيس لجنة سكان حيّ ضاحية السلام.
3. الملتمس رقم 3، عيسى ديب جابر، من سكان حيّ راس شحادة وصاحب عدّاد مياه. في أعقاب ضغط المياه المتدنّي في الأحياء ركّبت عائلة الملتمس ثلاث حاويات مياه كبيرة وثلاث مضخّات لغرض الاستخدام المنزليّ.

4. الملتمس رقم 4، نبيل عيسى غيث، من سكان حيّ راس خميس وصاحب عدّاد مياه. عائلته تعاني في الأسابيع الأخيرة تيّار مياه ضعيفًا جدًا.

5. الملتمس رقم 5، شريف موسى غيث، من سكان حيّ راس خميس وصاحب عدّاد مياه. في الأشهر الأخيرة، وخصوصًا في الأسابيع الأخيرة، تعاني عائلة الملتمس انقطاعاتٍ متكرّرةً وبوتيرة عالية لتيار المياه.

6. الملتمس رقم 6، باسم رمضان مسك، من سكان مخيم شعفاط للاجئين، ولا يملك عداد مياه.

7. الملتمس رقم 7، أكرم محمود شاهين، من سكان مخيم شعفاط للاجئين، ولا يملك عدّاد مياه. في الفترة الأخيرة تعاني عائلة الملتمس انقطاعًا تامًا في تدفق المياه إلى منزلها.

8. الملتمس رقم 8، إبراهيم ربحي دويك، من سكّان حيّ راس شحادة، ولا يملك عدّاد مياه. الملتمس مقعد وملازم لكرسي عجلات. في الفترة الأخيرة انقطع تيار المياه في منزله بشكل شبه مطلق.

9. الملتمس رقم 9، عصام محمد علي، من سكّان مخيم شعفاط للاجئين، ولا يملك عدّاد مياه. في الفترة الأخيرة انقطع تيار المياه في منزله بشكل مطلق.

10. الملتمس رقم 10، فؤاد صالح أعرج، يعيش جنوبيّ مخيم شعفاط للاجئين، ولا يملك عدّاد مياه. في الفترة الأخيرة انقطع تيار المياه عن منزله بشكل مطلق.

11. الملتمس رقم 11، هشام عطيّة رجبي، من سكان حيّ ضاحية السلام ولا يملك عدّاد مياه. في الفترة الأخيرة انقطع تيار المياه عن منزله بشكل مطلق.

12. الملتمس رقم 12، نافذ محمد علي، من سكّان مخيم شعفاط للاجئين، ولا يملك عدّاد مياه. في الفترة الأخيرة انقطع تيار المياه عن منزله بشكل مطلق.

13. الملتمس رقم 13، المركز الجماهيري ضواحي القدس، هو المركز الجماهيري الناشط في الأحياء الواقعة خلف جدار الفصل في مدينة القدس، ومن ضمنها الأحياء موضوع هذا الالتماس. وفي إطار نشاطه، كان المركز ضالع منذ عام 2006 في محاولات ترتيب وتنظيم مجال المياه في الأحياء.

14. الملتمسة رقم 14، جمعية حقوق المواطن في إسرائيل (فيما يلي: "جمعية حقوق المواطن" أو "الملتمسة")، هي جمعية تنشط من أجل الدفاع عن حقوق الإنسان في إسرائيل والمناطق المحتلة. ومن ضمن نشاطاتها، تشغيل وإدارة مشروع لدفع حقوق سكان القدس الشرقية، حيث تقوم في إطاره بالسعي لإجراء تحسينات على حجم وجودة الخدمات الحكومية والبلدية الممنوحة لسكّان القدس الشرقية، ولمنع انتهاك حقوق السكان في المنطقة.

الملتمس ضدّهم

15. الملتَمَس ضدّها 1، السلطة الحكومية للمياه والمجاري (فيما يلي: "سلطة المياه")، هي سلطة حكومية تأسّست عام 2007 بناءً على قانون المياه- 1959، وهي مسؤولة عن إدارة مرفقي المياه والمجاري، بما

يلائم سياسات الحكومة ووفقًا لصلاحياتها كما وردت في هذا القانون. واستقاءً من صلاحيات قانون شركات المياه والمجاري- 2001 فإنها المُشرفة على نشاط شركات المياه والمجاري، ومن ضمن ذلك أنها تملك صلاحية أمر شركة هجيحون بتوفير المياه للأحياء التي يسكنها الملتمسون.

16. الملتَمَس ضدّه 2، وزير البنى التحتية القومية والطاقة والمياه، وهو الوزير المسؤول عن توفير المياه لسكان دولة إسرائيل.

17. الملتَمَس ضدّها 3، هي شركة هجيحون م.ض.، وهي شركة المجاري والمياه البلدية في القدس. وفقًا للمادة 31 من قانون شركات المياه والمجاري- 2001 (فيما يلي: "قانون شركات المياه")، من المفترض بهجيحون توفير المياه بشكل دائم وبنجاعة لكل المستهلكين في نطاقها، ووفقا للمادة 23 من قانون شركات المياه، من المفترض بهجيحون تخطيط وإقامة وتطوير وصيانة أنظمة المياه الكائنة في نطاقها.

18. الملتَمَس ضدّها 4، بلدية القدس، وهي السلطة البلدية التي تقع الأحياء في نطاقها، وهي المسؤولة عن توفير المياه في الأحياء موضوع هذا الالتماس، وذلك وفقًا للمادة 21 من أمر البلديات (توفير المياه)، 1936. بلدية القدس هي المسؤولة أيضًا عن الملتَمَس ضدّها رقم 3، شركة هجيحون.

خلفية حقائقية

أ. <u>مدخل: الأحياء في منطقة مخيم شعفاط للاجئين</u>

19. تقع الأحياء راس خميس وراس شحادة وضاحية السلام ومخيم شعفاط للاجئين (فيما يلي: "الأحياء") شماليّ-شرقيّ القدس، وهي محاطة بحيّ التلّ الفرنسيّ جنوبًا وشعفاط غربًا و"بسجات زئيف" شمالاً.

20. برغم أنّ هذه الأحياء تقع في ضمن منطقة نفوذ بلدية القدس، إلا أنها كائنة في الجهة الفلسطينية لجدار الفصل. وقد أُستكمل بناء جدار الفصل في المنطقة والذي يفصل بين هذه الأحياء وبين سائر أحياء القدس، عام 2008، وكجزء من بنائه أقيم أيضًا حاجز يُسمّى "حاجز مخيم شعفاط للاجئين"، وهو اليوم الحاجز الوحيد الذي يُستخدم للتنقل بين هذه الأحياء وبين سائر أجزاء مدينة القدس.

[ع/1.] نسخة لصورة جويّة، تفصّل تقسيم الأحياء في منطقة مخيم شعفاط للاجئين، مرفقة بهذا الالتماس وإشارتها **ع/1**.

21. يقطن هذه الأحياء عدة عشرات الآلاف من الناس، إلا أنّ عددهم الدقيق غير معروف، وذلك لغياب أيّ تعداد للسكان على يد أيّ سلطة من السلطات المخوّلة. وتخمّن تقديرات مختلفة أنّ عدد السكان في الأحياء يراوح بين 60,000-80,000 نسمة. غالبية سكان الأحياء من سكان القدس حاملي بطاقات الهوية الزرقاء، ولكن في غياب أيّ فاصل بين الأحياء وبين مناطق السلطة الفلسطينية، فإنّ قسمًا من السكان الذين يعيشون في الأحياء هم من سكان السلطة الفلسطينية. وبالطبع، حتى في هذه المسألة ينعدم وجود معطى دقيق.

22. تعاني هذه الأحياء إهمالاً شديدًا من جانب الوزارات الحكومية المختلفة. فعلى سبيل المثال، الجهاز التربويّ في الأحياء منقوص جدًا، ويعتمد في غالبيته الساحقة على مؤسسات تربوية خصوصية أو مدارس معترف بها غير رسمية. يدرس قسم من أولاد الأحياء في مؤسسات تربوية تقع في أحياء أخرى في القدس، عبر الحاجز، الأمر الذي يستوجب عبور الأولاد للحواجز بشكل يوميّ، من كلّ الأجيال ابتداءً من البستان وحتى الثانوية، بمن فيهم طلاب التربية الخاصّة. وضعية المواصلات العامة متدنيّة، ولا يوجد إلا خطّيْ حافلات فقط تسافران في مناطق مقلّصة ولا تلبي الاحتياجات الضرورية. كما أنّ الخدمات الصحية في الأحياء منقوصة هي الأخرى، وتستند بشكل كبير على المستشفيات الموجودة في الجانب المقدسيّ من الجدار أو على خدمات توفّرها منظمات الدعم الدوليّة.

23. ناهيك بأنّ وضع الخدمات البلدية في المنطقة يُرثى له هو الآخر، ولا ثانيَ له في أيّ حيّ آخر في القدس. فعلى سبيل المثال، يجري جمع النفايات بشكل منقوص وتنتشر أكوام النفايات والقاذورات العالية في جميع الأرجاء. ومن فينة لأخرى، يحرق عمّال البلدية أكوام النفايات كبديل لإخلائها بشكل منظم، الأمر الذي يؤدّي إلى أضرار تتمثل بالروائح والأدخنة الكثيفة في كلّ المنطقة؛ مستوى البنى التحتية والطرق مُتدنٍّ بشكل كبير، والكثير من الشوارع غير معبّدة بالمرة، وفي الطرق التي عُبّدت نشأت حفر كثيرة ظلّت من دون أيّ تصليح أو عناية من طرف البلديّة؛ لا توجد أرصفة للمُشاة كما تنعدم إنارة الشوارع أو اليافطات؛ خدمات الرفاه تُمنح بشكل جزئيّ فقط؛ وفي مناطق مختلفة في الأحياء تسيل المجاري في الشوارع مجتذبة البعوض ومُشكّلة إزعاجًا بالرائحة وضررًا صحيًا بالغًا؛ وتمتنع بلدية القدس عن تجهيز مخططات هيكلية للأحياء، وفي غياب أيّ مخطط هيكلي شامل فإنه لا يمكن الحصول على تراخيص للبناء الجديد أو لتأهيل عشرات المباني التي شُيّدت هناك في السنوات الأخيرة؛ لا توجد حدائق ملاهٍ أو مناطق عامّة مفتوحة جرى تطويرها لصالح السكان؛ لا توجد أسماء للشوارع وأرقام للبيوت، وبحسب بيان البلدية فإنّ هذا ليس في ضمن المخططات المستقبلية، برغم أنّه جرت عملية شاملة لترتيب هذه المسألة في بقية الأحياء في القدس الشرقيّة.

24. شرطة إسرائيل أيضًا تخلّت عن هذه الأحياء، وتطبيق القانون فيها معدوم. ومن نتائج ذلك مثلاً، ونتيجة لقُرب المنطقة من مناطق السلطة الفلسطينية وعدم تطبيق الشرطة للقانون، فإنّ محطة لبيع السموم تنشط منذ سنوات، من دون أيّ مضايقة، بجوار الحاجز وأمام الجنود، والأحياء معروفة أيضًا بكونها محطة لتهريب "المقيمين غير القانونيين" ولبيع الأسلحة. الجريمة شائعة جدًا وحياة السكان القاطنين هناك يتهدّدها الخطر الدائم. وقد توجّه سكّان الأحياء إلى شرطة إسرائيل أكثر من مرّة مطالبين إيّاها بأن تقوم بواجبها وتفرض تنفيذ القانون في المنطقة، إلا أنّ ذلك لم يتمّ.

25. وكما أسلفنا، ونتيجة لامتناع بلدية القدس المطلق عن تجهيز مخططات هيكلية للأحياء، فإنّ المنطقة تفتقر لأيّ مخطط هيكليّ سارٍ. وإذا تأملنا الصورة الجويّة المرفقة كملحق 1 بالالتماس، ثمة مخططات وخرائط موضعيّة وقليلة جدًا، تشمل عددًا مقلّصًا جدًا من المباني في كلّ المنطقة. وعلى حدّ علم الملتمسين، لا يوجد أيّ مخطط للأحياء قيد إجراءات التخطيط لدى السلطات المخوّلة، وفي غياب أيّ مخطط كهذا لا يمكن اليوم تأهيل البناء الواسع الذي شُيّد في المنطقة في السنوات الأخيرة.

لمعاينة تفصيل مركّز ومكثف لاحتياجات الأحياء الواقعة ما وراء الجدار (تشمل الأحياء في منطقة مخيم شعفاط للاجئين والأحياء في منطقة كفر عقب التي تقع بعد حاجز قلنديا وهي غير مشمولة في هذا الالتماس)، والذي أنجزه المركز الجماهيري ضواحي القدس يوم 2014/3/4، يُنظر في الملحق ب إلى التصريح المشفوع بالقسم للسيد كولين هيمس، مدير المركز الجماهيري ضواحي القدس، والمرفق بهذا الالتماس والمشار إليه ت/12.

وتُنظر أيضًا رسالة الملتمس رقم 1 إلى رئيس بلدية القدس بتاريخ 2013/12/20، والمرفق كملحق ب بتصريحه المشفوع، والمشار إليه ت/1، وفيه يفصل الملتمس رقم 1 بعضًا من الخدمات الناقصة في الأحياء.

26. قلّة إمكانيات البناء القانونيّ في كلّ أحياء القدس الشرقية، والتي أدّت إلى ارتفاع حادّ في أسعار العقارات غير المنقولة، حوّلت الأحياء في منطقة مخيم اللاجئين –التي ما زال بالإمكان شراء شقة فيها أو استئجار شقق بأسعار معقولة نسبيًا- إلى بديل لعائلات كثيرة في القدس الشرقية، وخصوصًا العائلات المستورة التي تبدي استعدادًا "لتقبّل" عدم الراحة المنوط بالسكن في مناطق مهملة ما وراء جدار الفصل، في مقابل حلّ سكنيّ بسعر مريح. ونتيجة لذلك، طرأت نهضة بناء جارفة في السنوات الأخيرة، أدّت إلى ازدياد عدد الشقق في المنطقة وازدياد عدد السكان.

27. **يمكننا القول لتلخيص هذا الجزء، إنّ منطقة مخيم شعفاط للاجئين تحوّلت في السنوات الأخيرة إلى منطقة مشاع وتسيّب، لا تقوم أيّ سلطة من سلطات الدولة بتحمّل مسؤوليتها ولا تهتمّ بسلامة سكانها. وتتمثل نتيجة هذه السياسة الهدّامة في الإهمال الشديد، الذي يصل حدّ الكارثة الإنسانية الفعليّة التي يحياها عشرات آلاف السكان. ويجري هذا في ضمن حدود منطقة نفوذ بلدية القدس، حيث أنّ سكان هذه المنطقة يرون عبر نوافذ منازلهم حيّيْ التلّ الفرنسيّ وبسجات زئيف المُعتنى بهما.**

ب. خدمات شركة هجيحون في الأحياء

28. وفقًا للتصرّفات العامّة الموصوفة فيما تقدّم، فإنّ شركة هجيحون هي الأخرى لا توفر الخدمات الملزمة بتوفيرها لسكان الأحياء، سواءً أفي مجال المياه أم في مجال المجاري، كما أنّ الملتمس ضدّهم الآخرين المسؤولين عن الإشراف على توفير المياه في القدس، لا يمارسون صلاحياتهم من أجل إلزامها بفعل ذلك.

29. أمّا بخصوص المجاري فنقول باختصار إنّ الأحياء في هذه المنطقة تفتقر لبنى تحتية ملائمة للمجاري، والبنى التحتية القائمة مستواها مُتدنٍّ جدًا ولا تقوم هجيحون بصيانتها كما يجب. والنتيجة ضرر متواصل يمسّ صحّة السكان وجودة حيواتهم.

30. أمّا بخصوص المياه، فإنّ بنى المياه التحتية في الأحياء متدنيّة جدًا، وغير قادرة على تلبية احتياجات المياه الآخذة بالازدياد لدى مجمل سكان المنطقة.

31. هكذا، ووفق شركة هجيحون، فإنّ البنية التحتية للمياه والمجاري القائمة في الأحياء، والتي أنشأتها شركة هجيحون قبل بناء الجدار الفاصل، ملائمة لعدد سكان يقتصر على نحو 15,000 نسمة. ومنذ إنشاء هذه البنية التحتية لم تجرِ أيّ أعمال ترقية أو إضافة بنى تحتية، ولذلك فمن الواضح للجميع أنّ البنية التحتية الموجودة لا يمكنها وببساطة تلبية احتياجات مجمل السكان في الأحياء.

[ع/2.] نسخة من رسالة مدير عام شركة هجيحون إلى عضو الكنيست عادي كول، رئيسة لجنة توجهات الجمهور في الكنيست، بتاريخ 2014/3/16، مرفقة بهذا الالتماس ومشار إليها **ع/2.**

32. في مقابل الازدياد السكاني المتواصل في الأحياء، ونتيجة لغياب مخططات هيكلية لها، لم يجر تنظيم ربط الشقق في الأحياء بمنظومتي المجاري والمياه بشكل قانونيّ. ويأتي هذا كون المادة 157أ من قانون التنظيم والبناء- 1965 تحظر ربط المباني بالمياه إذا كانت قد شُيّدت من دون ترخيص.

33. كلّ محاولات سكان الأحياء على مرّ السنوات للارتباط بشكل منتظم بمنظومتي المياه والمجاري باءت بالفشل. وفي هذا السياق، نوجّه عناية المحكمة الموقرة إلى التصريح المشفوع بالقسم للملتمس رقم 1، وإلى الرسائل المرفقة به كملاحق أ1-5. وفي تصريحه المرفق بهذا الالتماس والمشار إليه ت/1، يفصّل الملتمس ويرفق **توجّهات مختلفة بادر إليها السكان طيلة أكثر من عشر سنوات لشركة هجيحون وبلدية القدس، مطالبين بتحسين خدمات هجيحون في الأحياء.**

34. نتيجةً لذلك، ومن أجل تلبية الاحتياجات الأساسية وإدارة نهج حياة سليم، ارتبط السكان بالمنظومات المختلفة بشكل غير قانونيّ. وفي المقابل، وفي أعقاب التشويشات المتواصلة على تيار المياه الواصل للأحياء، اقتنت غالبية السكان الكبيرة حاويات ضخمة نُصبت فوق أسطح المنازل، من أجل تخزين المياه، إلى جانب اقتناء مضخات مياه لرفع المياه من المواسير الموجودة تحت الأرض إلى غالبية المباني. وجنبًا إلى جنب علينا أن نوضح أنّ هذه الحاويات لا يمكنها أن تكون بديلاً لخدمات هجيحون، حيث أنّ كمية المياه التي تُخزّن فيها محدودة، ولأسباب صحّيّة لا يمكن حفظ الماء فيها لفترات متواصلة. وإلى جانب ذلك، فإنّ عدم وجود مياه في المواسير يؤدّي بطبيعة الحال إلى عدم القدرة على تعبئة هذه الحاويات. وبهذا الخصوص يُنظر إلى التصريح المشفوع بالقسم الذي قدّمه الملتمس رقم 3، المشار إليه ت/3، وأيضًا تصريح الملتمس رقم 2 المشار إليه ت/2، حيث وردت فيه الأمور التالية:

> "7. بما أنه لا توجد مياه للسكان، نحن نضطر لشراء المياه المعدنية للشرب ولشراء حاويات مياه وتركيب مضخات مياه، ونصب حاويات مياه كبيرة على الأسطح. ويؤدّي كل هذا الوضع إلى خلق مشاكل كثيرة بين الجيران. فعلى سبيل المثال، تندلع شجارات تتعلق بمساحة السطح الذي لا يكفي لكلّ الحاويات لكلّ العائلات. ومثال آخر، عندما تكون مضخة عائلة معيّنة أقوى وتضخّ الكثير من المياه، حيث يمكن أن يؤدّي ذلك للمسّ بقدرة الجيران على تلقي تيار مياه معقول، وكل ذلك يُنتج المشاكل والعنف الصعب بين السكّان. ومع ذلك، نحن معنيّون بالمياه، فهي مرادفة للحياة."

35. قبل نحو سنة واحدة بدأت هجيحون عملية تهدف لتركيب "عدّادات مراقبة" في الأحياء. وتهدف هذه العدّادات، وهي اسم على مسمّى، لمراقبة استهلاك المياه لكلّ مستهلك على حدة، والسماح بجباية رسوم

لقاء كلفة المياه من المستهلكين. وفي هذا الإطار التقى ممثلو الأحياء بمدير عام هجيحون وعاملين آخرين في الشركة، وتلقوا منهم استمارات طُلب من السكان تعبئتها من أجل الحصول على عدادات المراقبة. يُنظر: المادة 5 من تصريح الملتمس رقم 1، الملحق ت/1 في الالتماس، والتصريح المشفوع للسيد كولين هيمس، مدير الملتمس رقم 13، الملحق 13 في الالتماس.

36. ولكن، ولأسباب غير واضحة للملتمسين، أوقفت هجيحون هذه العملية، وللآن لم تُركّب ساعات رقابة في الأحياء.

37. وعليه، **تقول هجيحون إنّ هناك 300 عداد مياه مركّبة في الأحياء اليوم، فقط.** يُنظر: رسالة هجيحون الملحق ع/2 أعلاه.

38. وتعني هذه الأمور أنّ شركة هجيحون غير قادرة على جباية الرسوم لقاء استهلاك المياه في الأحياء، ووفقما تقول فإنّ تكلفة توفير المياه للأحياء تبلغ نحو 10 ملايين ش.ج. سنويًا، لا يدفعها السكان. وتُنظر: رسالة مدير عام هجيحون، الملحق ع/2 أعلاه.

39. يُذكر أنّ عدم تركيب هجيحون عدّادات مراقبة لا يعني المسّ الشديد بمدخولات هجيحون فحسب، بل يعني مسًا بأصحاب عدّادات المياه أنفسهم. ففي بعض الحالات لم تُربط عدادات المياه بمحاذاة منزل الزبون بل على مسافة ما منه، وعندها تؤدّي الارتباطات غير القانونية بنفس خط المياه إلى تضخّم الاستهلاك لهذا الزبون. ونتيجة لذلك، يُطالب الزبون بتحمّل التكاليف الباهظة الخاصة باستهلاك للمياه لم يبدر عنه. ويُنظر في هذا السياق التصريح المشفوع بالقسم للملتمس رقم 3، الملحق بهذا الالتماس والمشار إليه ت/3. وفي حالات أخرى، يقيس عدّاد المياه الاستهلاك المشترك لمبنى كامل، ممّا يصعّب من مسألة توزيع المبلغ المستحق وفق استهلاك العائلات المختلفة. يُنظر في هذا السياق التصريح المشفوع للملتمس رقم 4، المرفق بهذا الالتماس والمشار إليه ت/4، وتصريح الملتمس رقم 5، المرفق بهذا الالتماس والمشار إليه ت/5.

40. إلى جانب ذلك، من الواضح أنّه حتى في حالة تركيب عدّادات مراقبة لكلّ المستهلكين في الأحياء، من دون ترقية بنى المياه التحتية في المنطقة، فإنّ هذا لن يحلّ مشكلة المياه، ولن يؤدّي إلى المساواة في مستوى خدمات المياه في الأحياء مع مستوى الخدمات اللائق السائد في أحياء أخرى من المدينة.

41. كما نريد أن نوضح أيضًا، أنّ كلّ ما تقدّم تفصيله أعلاه يشير إلى أنّ شركة هجيحون نشطت على مدار السنوات في مستوى واحد فقط: محاولة مواجهة الصعوبة القائمة في جباية الدفعات المستحقة لقاء استخدام سكان الأحياء للمياه، ومن ضمن ذلك تركيب عدّادات المياه. ليس للملتمسين معلومات بخصوص أيّ خطوة اتخذتها هجيحون في السنوات الأخيرة تهدف لتحسين وترقية بنى المياه التحتية في الأحياء، من أجل ملاءَمتها مع الطلب الآخذ في الازدياد. ويأتي هذا مع أنّ شركة هجيحون –وبلدية القدس- كانت على دراية بالزيادة السكانية الكبيرة في المنطقة وبعدم التلاؤم بين بنى المياه التحتية القائمة وبين عدد السكان. وفي الواقع، يمكن القول إنّ شركة هجيحون كانت قادرة على توقع نشوء الأزمة الحالية سلفًا، ولكنها لم تقم بما هو مطلوب لتداركها.

جـ. <u>أزمة المياه في الأحياء في الشهر الأخير</u>

42. كما أسلفنا، فإنّ خدمات المياه في الأحياء متدنيّة ورديئة سلفًا. وقد حصلت في السابق عدة انقطاعات للمياه استمرّت أيامًا عديدة. ولا يملك الملتمسون معلومات تتعلق بالسبب من وراء هذه الانقطاعات أو بالنشاطات التي بادرت إليها هجيحون لإصلاحها، إلا أنه من الواضح أنه أُتخذت تدابير ما أدّت إلى تجدّد ضخّ المياه للأحياء، مع أنّ ذلك تمّ بمستوى غير كافٍ بتاتًا.

[ع/2.] نسخة عن رسالة جمعية حقوق المواطن بتاريخ 2012/7/8، والتي تتعلق بانقطاعات المياه في الأحياء التي حدثت في تلك الفترة، مرفقة بهذا الالتماس ومُشار إليها **ع/2.**

43. وقد أثيرت نفس المشكلة بعد ذلك بسنة أيضًا، حيث حدثت انقطاعات متكرّرة للمياه في الأحياء. وحتى في هذه الحالة، حُلّت المشكلة بعد لقاء جرى بين ممثلي السكان والمركز الجماهيري وبين شركة هجيحون. <u>ويُنظر</u> في هذا الخصوص: التصريح المشفوع بالقسم الذي قدّمه الملتمس رقم 2، والمرفق بهذا الالتماس والمشار إليه ت/2.

44. وقد كانت بداية التدهور الأخيرة، وصولاً إلى الأزمة الحاليّة، قبل عدة أشهر، حيث ارتفعت حينها وتيرة انقطاع المياه في الأحياء، وانخفض ضغط المياه.

45. قبل نحو ثلاثة أسابيع طرأ انقطاع فجائيّ ومتواصل في المياه في كلّ الأحياء في المنطقة. وتواصل هذا الانقطاع لأيّام عديدة، ثم عادت المياه بعده بضخّ ضعيف وإلى قسم من المنازل في الأحياء. واليوم، يجري توفير المياه بالتناوب في جزء من المنازل في المنطقة، وفي منازل أخرى ضغط المياه منخفض جدًا، وفي قسم من البيوت في المنطقة لا توجد مياه بتاتًا.

46. في غياب فحص دقيق لوضعية توفير المياه لمجمل المنازل في المنطقة من طرف أيّ جهة من الجهات الملتَمَس ضدّها، لا يمكن تقدير حجم المتضررين من انقطاع المياه كما يجب. وإلى جانب ذلك، وكما يُقدّر الملتمسون من خلال أحاديث مع سكان في المنطقة، فإنّ غالبية المنازل في الأحياء تعاني مشاكلَ في توفير المياه وتوفّرها.

47. النتيجة صعبة للغاية، ويمكن القول بكلّ ثقة إنّ هذه المنطقة –وهي كما أسلفنا جزء من منطقة نفوذ بلدية القدس وغالبية سكانها من القدس- تشهد في الأسابيع الأخيرة أزمة إنسانية صعبة تلحق الضرر بالأطفال والمرضى والمُسنين والمحدودين حركيًا والنساء الحوامل وغيرهم، من دون تمييز.

48. من الواضح أنّ النقص في المياه يؤدّي إلى تقليص استهلاك المياه في البيوت للحدّ الأدنى الممكن. وقد خفّض قسم من السكان عدد مرات الاستحمام لهم ولأولادهم إلى مرة واحدة في الأسبوع فقط (<u>ويُنظر</u>: التصريح المشفوع للملتمس رقم 7، المشار إليه ت/7، وتصريح الملتمس رقم 8، المشار إليه ت/8، وتصريح الملتمس رقم 10، المشار إليه ت/10، وتصريح الملتمس رقم 11 المشار إليه ت/11)، وقلصوا عدد مرات غسل الملابس وتنظيف البيت (<u>ويُنظر:</u> التصريح المشفوع للملتمس رقم 7 والمشار إليه ت/7، وتصريح الملتمس رقم 8 والمشار إليه ت/8).

فمثلا، يصف الملتمس رقم 7، أكرم محمود شاهين من سكان مخيم شعفاط للاجئين، كيفية مواجهة الوضع الصعب، في تصريحه المشفوع بالقسم والمشار إليه ت/7:

"3. لأنني لا أملك المياه في المنزل وعائلتي أفرادها كُثر، فإنني مضطرّ لشراء المياه مرة في الأسبوع. أنا أشتري المياه من مقاولي مياه مختلفين، ومن ضمنهم البدو الذين يقطنون المناطق المحتلة. وهذا الأمر كلفته باهظة جدًا وهو أمر متعب.

4. نتيجة لضائقة المياه، تضطر زوجتي لتقليص استخدام المياه، بحيث أنّ أولادي القاصرين يدخلون للاستحمام مرة كلّ أسبوع فقط أو مرتين في الأسبوع كحدّ أقصى. الوضع في المنزل وببساطة لا يُطاق. نحن نواجه في المنزل مشاكل جمّة نتيجة لنقص المياه، ومن ضمنها مشكلة غسل الملابس والطبخ وتنظيف البيت والنظافة الشخصية لدى أفراد العائلة وغيرها."

49. نتيجة للضائقة الصعبة، يقتني السكان قناني المياه المعدنية بتكلفة باهظة، أو يملؤون الصهاريج من مياه الحنفية التي يشترونها في مناطق السلطة الفلسطينية من دون التفكير في مصدرها وكيفية حفظها وما إذا كانت صالحة للاستخدام. وبدلا من توفر المياه الجارية، فإنّ منازل السكان تمتلئ بالقناني التي من المفترض أن تلبي كلّ احتياجاتهم. ويُنظر: تصريح الملتمس رقم 1 المشار إليه ت/1، وتصريحات الملتمسين 6-12 المشار إليها ت/6-12.

هكذا يقول الملتمس رقم 6، باسم رمضان مسك من سكان مخيم شعفاط للاجئين، في تصريحه المشفوع بالقسم والمشار إليه ت/6:

"2. لدينا ضائقة جديّة جدًا تخصّ النقص في المياه. ولسبب ما قُطعت المياه عن المخيم والناس لا يعرفون كيف يواجهون هذا الواقع الجديد.

3. الناس في مخيم شعفاط للاجئين يأتون من خلفيات اجتماعية-اقتصادية صعبة للغاية ولا يملكون مصادر رزق. ويضطرّ السكان لشراء قناني المياه للشرب وحاويات المياه من "مقاولي المياه"، وهذه المياه ليست نظيفة أبدًا وثمة تخوّف من أنها ممتلئة بالجراثيم، ولذلك فإنني أفضل شراء قناني المياه المعدنيّة كي أضمن سلامة وصحّة ابنيّ الصغيريْن".

50. الملتمس رقم 8 إبراهيم ربحي دويك، من سكان حي راس شحادة، وهو مقعد وملازم لكرسي عجلات، ومعروف لدى مؤسّسة التأمين الوطنيّ بأنّ نسبة إعاقته تصل إلى 75%. وفي تصريحه المشفوع بالقسم المشار إليه ت/8 يصف الصعوبات اليومية التي يضطر لمواجهتها:

"3. في الفترة الأخيرة توقف توفير المياه عندي في المنزل وفي الحيّ عمومًا بشكل شبه تام. وفي أعقاب قطع المياه ووقف توفيرها للحيّ، أضطرّ لشراء المياه من "مقاولي المياه" الذين يتجوّلون في الحيّ، وأنا أدفع لقاء كلّ حاوية مبلغًا يراوح بين 250-300 ش.ج.. أنا أحاول التشارك مع جاري على هذه التكلفة وله ستة أولاد ذوو احتياجات

خاصّة. المياه التي أضطرّ لشرائها وتحميلها حتى منزلي مرة كلّ أسبوعين تقريبًا تستخدمها العائلة للاحتياجات الضرورية فقط، بما فيها الاستحمام وغسل الملابس...

6. أحيانًا أضطرّ مجبرًا لتحميل حاويتي مياه صغيرتين على كرسي العجلات، وأبدأ بالتجوّل باحثًا عن متبرّعين مختلفين، مستعدّين لإعطائي المياه لأولادي. وللأسف الشديد، فإنّ هذا الأمر يتكرّر من مرة لأخرى، لكنّ لا خيار آخر أمامي."

51. كما يتضح من تصريح الملتمس رقم 11 والمشار إليه ت/11، فإنّ المؤسّسات التربوية في الأحياء تعاني هي الأخرى انقطاعات المياه. مع هذا، يعلم الملتمسون أنّ المؤسسات التربوية التابعة لوكالة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين، الأونروا، (UNRWA) والناشطة في الأحياء، تواصل الحصول على المياه بشكل منتظم.

الادّعاءات القضائيّة

أ. القدس الشرقيّة- القانون السّاري

52. كما هو معلوم، احتلّت إسرائيل عام 1967 القدس الشرقية وسائر أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة. وبرغم أنّ إسرائيل ادّعت أنها لم تنوِ ضمّ مناطق الضفة الغربية وغزة أبدًا، إلا أنّ الحكومة الإسرائيلية قرّرت ضمّ نحو 70 كيلومترًا مربعًا إلى منطقة نفوذ القدس، من شمال وشرق وجنوب القدس، وسيّرت على المنطقة "القانون والمقاضاة وإدارة الدولة". تُعرف هذه المنطقة اليوم بالقدس الشرقية. وقد تمّ توسيع حدود المدينة وسريان القانون الإسرائيليّ على القدس الشرقية بواسطة تشريعات وأوامر وإعلانات. ومُنح سكان القدس الشرقية تصريحًا بالإقامة الدائمة في إسرائيل وفق قانون الدخول إلى إسرائيل-1952.

53. كانت نتيجة ضمّ القدس الشرقية إلى إسرائيل سريان القوانين الإسرائيلية على منطقة القدس الشرقية وذلك وفق القوانين الداخليّة في إسرائيل. إلا أنّ "مسألة ضمّ مكان ما على الأرض لا تخضع بطبيعة الحال لرغبات الدول الاعتباطية... القانون الدوليّ هو الذي يقرّر متى يمكن لدولة ضمّ منطقة ما ولا يتمّ أيّ ضمّ من الناحية القانونية إلا وفق القانون الدوليّ (يورام دينشطاين "صهيون تُفدى في القانون الدوليّ" **هَبْرَكْليت** 27 (1971) 5،7)، حيث أنّ "مساحة الدولة أو مناطق نفوذها، هي مسألة تتقرّر وفق القانون الدوليّ"، وليس وفق القانون الداخليّ للدولة (أمنون روبنشطاين وبراك مدينه، **القضاء الدستوري في دولة إسرائيل** (الطبعة السادسة، 2005)، المجلد 2، 924).

54. إلى جانب ذلك، كلّما سعت إسرائيل لرؤية القدس الشرقية وسكانها جزءًا من إسرائيل، فإنّها ملزمة بتسيير الحماية المعيارية الدستورية على القدس الشرقية وسكانها، وهذه الحماية مكفولة لحقوق الإنسان في القضاء الإسرائيليّ. وتشمل القوانين الإسرائيلية حماية دستورية من جهة والتزامات إسرائيل وفق أحكام قوانين حقوق الإنسان الدوليّة، من جهة ثانية.

ب. <u>حماية حقوق سكان الأحياء في أعقاب بناء جدار الفصل</u>

55. وكما أسلفنا، فإنّ الجدار الإسمنتيّ الذي شُيّد في منطقة الأحياء، يفصل ويعزل الأحياء عن سائر أحياء مدينة القدس. وقد صُدّق مسار الجدار في قرار الحكم الصادر عن المحكمة الموقرة في التماس العليا 05/6193 <u>لجنة سكان راس خميس ضدّ السلطة المخوّلة وفق القانون لتنظيم مصادرة الأراضي</u> (لم يُنشر، قرار حكم صدر يوم 2008/11/25).

56. يتضح من قرار الحكم، أنّ الملتمسين –لجان سكان وسكانًا كثرًا- طلبوا في إطار الالتماس أن يجري نقل مسار الجدار إلى الشرق، بحيث يحول ذلك دون عزلهم عن مدينة القدس. وفي ردّهم، ادعى ممثلو السلطات المخوّلة أنّ السبب من وراء ترسيم المسار هو أمنيّ، نتيجة لوجود بنية تحتية إرهابية في الأحياء. وكما ذكرنا صدّقت المحكمة مسار الجدار الذي بلورته السلطات، ومن ضمن الاعتبارات التي أدّت لهذا القرار ما ورد في المادة 24 من قرار الحكم:

> "الجدار سيؤثر بشكل كبير على واقع حياة السكان الدائمين الذين يسكنون أحياء جبل شعفاط، وسيصعّب من القيام بالأفعال اليومية والبسيطة. ولكن إذا أخذنا بعين الاعتبار التزامات الدولة، وعلى رأسها الالتزام بإقامة محطة عبور في الموقع، فيبدو أنه يمكن – ولذلك فالأمر إلزاميّ- تقليل غالبية هذه الأضرار حتى بلوغها مستوى يسمح باستمرار روتين الحياة في أحياء جبل شعفاط حتى بعد إقامة الجدار الأمنيّ."

57. قبل صدور قرار الأحياء الوارد أعلاه، صدر القرار الحكوميّ رقم 3873 بتاريخ 2005/7/10 تحت عنوان "جاهزية الوزارات الحكومية في مسألة "طوق القدس" والعناية بالسكان في منطقة القدس نتيجة لإقامة الجدار". ويرد في هذا القرار تفصيل للواجبات الملقيّة على السلطات المختلفة قبل "إغلاق" الجدار حول الأحياء التي فُصلت نحو الجهة الأخرى من مدينة القدس. وبرغم أنّ هذا القرار لا يشمل تطرّقًا صريحًا لمسألة المياه (مثل مسائل أخرى كثيرة، من الواضح أنها جزء من واجبات السلطات البلديّة، مثل جمع النفايات وإقامة وصيانة البنى التحتية والطرقات وغيرها)، إلا أنه من الواضح للجميع أنه يؤكّد التزام سلطات الحُكم المختلفة وبلدية القدس من أجل ضمان تلبية احتياجات سكان الأحياء، برغم عزلها عن القدس بواسطة جدار الفصل، وحتى أنّ هذه السلطات مستعدّة لتحمّل التكاليف المالية الضرورية لهذا الغرض.

[ع/2.] نسخة عن قرار الحكومة رقم 3873 بتاريخ 2005/7/10، مرفق بهذا الالتماس ومشار إليه **ع/2**.

58. عند اتخاذ قرار تشييد الجدار بالشكل الذي سيفصل الأحياء عن القدس، يجب على الدولة والبلدية أن يقوما بواجباتهما القانونية تجاه سكان هذه الأحياء، برغم المصاعب والتكاليف الخاصة المَنوطة بهذا، نتيجة لتشييد الجدار.

59. وأكثر من ذلك: إنّ ترسيم مسار الجدار بالاستناد إلى اعتبارات أمنية أفادت بوجود "بنى تحتية إرهابية" في الأحياء (كما ادّعت الدولة في المادة 11 من قرار الحكم)، افترض سلفًا أنه سيكون بوسع مُقدّمي الخدمات المختلفة التعامل مع ذلك الخطر الأمنيّ الموجود وفقًا لرأي الدولة، واستمرار توفير الخدمات

التي يستحقها سكان هذه الأحياء. وعليه، فإنه لا يمكن الآن قبول الادّعاء القائل بوجود موانع أمنية تحول دون تطبيق الحقوق الأساسية المكفولة لسكان الأحياء.

في ضوء ما تقدّم، نحن نطلب من المحكمة الموقرة إصدار أمر مشروط كما ورد في مطلع هذا الالتماس، وبعد تلقي ردّ الملتمس ضدّهم تحويل الأمر المشروط إلى أمر مطلق.

اليوم، 25 آذار 2014

_____

كيرن تسفرير، محامية

وكيلة المُلتمسين